: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.254

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

أليات تمكين الشباب العراقي في المناطق المتأثرة بالنزاع وإنعكاساتها على الإستقرار السياسي بعد العام 2017

Mechanisms to empower Iraqi youth in conflict-affected areas and their implications for political stability after 2017

Mohammed Muhi Aljanabi [a]
Saddam Abdul Sattar Rashid [a]
Al-Nahrain University / College of Political Science [a]

م.د محمد محي الجنابي * [a]
أ.د صدام عبد الستار رشيد [a]
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- Empowerment
- conflict
- youth
- post-conflict societies
-Iraq

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Armed conflicts waste many opportunities for young people's social, political and economic participation, through which they create spaces to express themselves. In fact, armed conflicts not only destroy infrastructure, but also destroy social capital as a result of population displacements in conflict areas, often accompanied by broad ethnic and national divisions, and in local communities. In the Iraqi case, the youth group became the most affected by the conflicts that Iraq witnessed after 2003, as a result of the terrorist organizations (ISIS) occupying cities and large areas of Iraq. In fact, the seriousness of the role of youth in perpetuating the momentum of conflicts at times, or for young people to become victims of them, was one of the most prominent challenges related to youth empowerment, and in confronting this, societies emerging from conflict (Iraq after 2017) must reap the benefits of stability. By making appropriate investments in youth by creating enabling mechanisms at multiple levels in order to reconnect youth to the societal system.

*Corresponding Author: Mohammed Muhi Aljanabi, E-Mail: mohmohi@nahrainuniv.edu.iq
Tel:009647701809492 , Affiliation: Al-Nahrain University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 أيلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- التمكين
- النزاعات
- الشباب
- مجتمعات ما بعد النزاع
- العراق

الخلاصة : تُهدر النزاعات المسلحة العديد من فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشباب التي يصوغون من خلالها مساحات يعبرون فيها عن انفسهم ، وفي الحقيقة، لا تقوم النزاعات المسلحة بهدم البنى التحتية فقط، بل تدّمر رأس المال الاجتماعي نتيجة لعمليات التشريد التي يتعرض لها السكان في مناطق النزاع، التي تترافق غالباً مع توسيع الإنقسامات الأثنية والقومية، وفي الحالة العراقية، أضحت فئة الشباب هي الاكثر تضرراً من جراء النزاعات التي شهدها العراق بعد العام 2003 نتيجة احتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) لمدن ومناطق واسعة من العراق ، وفي الواقع ان خطورة دور الشباب في ادامة زخم النزاعات تارة، أو وقوع الشباب كضحايا ترة أخرى كانت واحدة من أبرز التحديات التي تخص تمكين الشباب، وأمام هذا الواقع المتأزم، إن بمقدور المجتمعات الخارجة من النزاعات "العراق بعد العام 2017" وتحقيق النصر على التنظيمات الإرهابية (داعش) أن تجني ثمار الإستقرار عبر بذلها الاستثمارات المناسبة في تمكين الشباب من خلال ايجاد أليات تمكينية على الصعد المتعددة من أجل إعادة ربط الشباب بالمنظومة المجتمعية سعياً لإبراز دورهم في اعادة الإستقرار السياسي في العراق.

مقدمة:

شهد العالم بعد العام 1990 زيادة عدد النزاعات الداخلية التي تسبب بوفاة اعداد كبيرة من المدنيين، وتهجير اعداد أُخرى منهم، لأن النزاعات لم تعد تجري في ساحات فحسب، بل يستعر أُتونها غالباً داخل المحافظات والمدن على أيدي مسلحين غير محترفين في اغلب الاحيان، ولا أدل على ذلك ما شهده العراق في حزيران من العام 2014 على أثر اجتياح التنظيمات الإرهابية (داعش) لمدن عديدة ، والتي خلف دماراً لرأس المال البشري والمادي، في حين أضحى فئة الشباب هم الاكثر تضرراً ، وذلك نتيجة خطورة دورهم في ادامة زخم النزاعات أو ووقوعهم كضحايا من جراء تلك النزاعات.

لذلك تتطلب مرحلة ما بعد العام 2017 الذي يمثل تأريخ تحرير الاراضي العراقية من هيمنة التنظيمات الإرهابية (داعش) الى رسم وتنفيذ أليات تمكينية من شأنها إعادة دمج الشباب في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع داخل المحاور الرئيسة للعملية التنموية الشاملة، وذلك من أجل تفعيل دورهم في المشاركة المجتمعية، التي تمثل بدورها واحدة من أهم العوامل الايجابية في تحقيق الإستقرار السياسي التي تؤدي لا ادنى شك الى ديمومة عملية السلام المستدام، وذلك عبر الانتقال من تأكيد دور فئة الشباب كفاعلً، وليس مجرد ضحايا لهذه النزاعات.

اهمية الدراسة: تكمُن الأهمية من الحاجة الضرورية لإيجاد أليات مدروسة لتمكين الشباب في المناطق العراقية المُحررة بعد إنتكاسة عام 2014 على الصعد الاقتصادية والثقافية وحتى السياسية من أجل إعادة ربطهم بالمنظومة المجتمعية، لما توافره تلك الآليات من عوامل ايجابية في تحقيق الإستقرار السياسي.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى بيان اهم الاليات التي سيتم الاعتماد عليها لتمكين الشباب العراقي من الاندماج بعملية استقرار النظام السياسي والاجتماعي ومدى قدرته وقابليته تلك الأليات من توفير وتطويع بعض المتطلبات المهمة والضرورية لدمجهم ضمن ذلك النظام ومن ثم تسخير قدراتهم وامكانيتهم الكبيرة لخدمة النظام الاجتماعي العام والنظام السياسي بشكل خاص.

اشكالية الدراسة: إنَ الإشكالية البحث ترتكز على قدرة وقابلية النظام السياسي العراقي على اعداد وتنفيذ أليات مدروسة لتمكين الشباب في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع، لذلك فإنَّ إشكالية الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1_ ما التمكين وانواعه واهدافه؟

2_ ما النزاع واسبابه؟ ما الإستقرار السياسي وابعاده؟

4_ ما التحديات التي تواجه تمكين الشباب العراقي؟

5_ ما أليات تمكين الشباب العراقي؟

فرضية الدراسة: تنطلق الفرضية من إن تمكين الشباب العراقي في المناطق المتأثرة بالنزاع يعتمد بالدرجة الاساس على قدرة النظام السياسي العراقي على تعبئة الموارد والإمكانيات بُغية إحتواء التحديات من خلال أليات تمكينية لخدمة تلك الشرائح وصولاً إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

منهجية الدراسة: اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي كأساس للتحليل والتحقق، وكذلك المنهج الوصفي بغية وصف المشكلة موضوعة البحث فضلاً عن تحديد واقعها وتحدياتها وصولاً إلى النتائج المرجوة والمتوخاة.

المبحث الأول: دراسة مفاهيمية للتمكين والنزاع والإستقرار السياسي

إنّ ضرورات البحث العلمي تقتضي التطرق الى أبرز المفاهيم المستخدمة عند معالجة اية مشكلة معينة، وخاصة في الدراسات السياسية والاجتماعية، وذلك من أجل تفسير مشكلة موضوعة البحث وتوحيد الرؤى بين مقاصد الباحث والقارئ، وبناء عليه، سنتطرق في هذا المبحث الى مفاهيم التمكين، فضلاً عن المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالنزاع والإستقرار، كما يأتي:

أولاً_ في معنى التمكين:

يرجع معنى التمكين من الناحية اللغوية الى الفعل (مكُنَ، يمكُن)، اذ يقال (مكُن الرَّجلُ عند النَّاس) اي بمعنى صَارَ ذَا مَنْزِلَةٍ وَرِفْعَةٍ وشَأْنٍ، كما جاء معنى التمكين من المصدر (مَكَّنَ) ويقال سعى إلَى تَمْكِينِهِ مِنَ النَّجَاحِ، وهذا بمعنى (جَعْلُهُ مُتَمَكِّناً مِنَ النَّجَاحِ)[1]، في حين جاء لفظ التمكين في القرآن الكريم بمعنى مكَّن له في الشَّيء، اي بمعنى جعل له عليه سلطانًا وقدرة كما في الآية الكريمة { إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلّ شَيْء سَبَبًا }[2].

وعلى الرغم من حداثة مفهوم التمكين الإجرائي والاصطلاحي، بيد انه قد حظي باهتمام الباحثين، اذ تم تعْرّيف التمكين (empowerment) عبر تقرير البنك الدولي بأنه "وسائل تعمل على توسيع قدرات الافراد والمؤسسات بُغية المشاركة والتأثير بصنع السياسات العامة للمؤسسة التي تتحكم في حياتهم"[3]. في حين اهتمت ادبيات التنمية البشرية بالتمكين عبر تعريفه بأنه" عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع

---

(1) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 148.

(2) القرآن الكريم، سورة الكهف ، الآية الكريمة (84).

(3) نقلاً عن: عادل محمد عبدالله، استراتيجية التمكين المتسلسل – مدخل البناء المتسلسل لقدرات المورد البشري المشارك في صناعة القرارات، ط1(عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018) ، ص41.

أفراد المجتمع لمعرفة حقوقهم وواجباتهم، فضلاً عن السعي الى توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية بُغية تعزيز مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم"[1].

يمكننا تعريف التمكين بأنه "آليات قائمة على التحول من العمل التقليدي الى عمل مُمّكن عبر إطلاق الطاقات والمؤهلات لأفراد المجتمع ومشاورتهم في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يعزز قدراتهم الابداعية في الأعمال المناطة بهم او في انتشال واقعهم نحو الأفضل". وفي الحقيقة، يستخدم التمكين في مجلات عدة منها ما يتصل بالتنظيم والادارة، وأُخرى في المجالات النفسية والإجتماعية، فضلاً عن المجالات الإقتصادية، وكما يأتي:

1. **التمكين التنظيمي:** يتمثل هذا النوع من التمكين بضرورة اكتساب القوة التي تتيح عبره اتخاذ القرارات ووضع الخطط من أجل رفع كفاءة أداء المنظمة(المؤسسة) برمتها، وفي جهة أُخرى، يمكنها العمل من خلال منح الموظفين أو الأفراد السلطة التقديرية التي تخولهم اتخاذ القرارات للازمة بُغية المشكلات العاجلة أو حتى في وقت الأزمات وبشكل مباشر دون الحاجة للرجوع الى المركز بشكل دائمي[2].

ولنجاح التمكين التنظيمي طرح الباحثين متطلبات عدة، لعل ابرزها ما يأتي[3]:

أ.تعزيز ثقة المدراء بموظفيهم وذلك من خلال اطلاعهم على المعلومات المتاحة بُغية تطوير المهارات عن التعامل مع الأزمات المحتملة.

ب. ضرورة وضوح الرؤية والاهداف العليا للمؤسسة.

ج. توافر التدريب المستمر للأفراد العاملين من أجل اكتساب مهارات متجددة.

د. توافر نظام المكافئات لتشجيعهم على بذل الجهود القصوى.

2. **التمكين النفسي:**

الذي يرتكز على تعزيز الشعور بالكفاية الذاتية للفرد بغية القيام بأعماله وذلك عبر تعزيز الكفاية والمعرفة، التي تشترط بإدراك الفرد لقيمة العمل الذي يقوم به، فضلاً عن المهارة العالية والقدرة على

---

[1] إقبال هاشم مطشر، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية (كلية الادارة والاقتصاد _جامعة تكريت: المجلد (15) ، العدد (46) ج2، 2019)، ص212.

[2]عطية أفندي، تمكين العاملين مدخل لتحسين والتطوير المستمر، ط1(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص85.

[3]علي سكر عبود وزكي محمد عباس، أثر التمكين التنظيمي في إدارة الأزمة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (جامعة القادسية: المجلد (9)، الإصدار (2)، 2007)، ص 117 وما بعدها.

السيطرة من أجل رفع قدرته في تحمله للمسؤولية، ومن هنا، تأتي اهمية التمكين النفسي لكونها توفر مستويات عليا من الحرية للأفراد بالتصرف واتخاذ قرارات ذات استجابة سريعة ، مما ينعكس على تحسين الاداء فضلاً عن زيادة تماسكهم وتفاعلهم، وقدرتهم على مواجهة الازمات والاضطرابات المتسارعة [1].

لذلك يعتمد التمكين النفسي على عوامل رئيسة واهمها ما يأتي[2]:

أ. مقدار حرية التصرف الممنوحة للأفراد في اداء اعملهم ازاء القضايا المهمة.

ب. توزيع المهام بطريقة واضحة بين افراد المؤسسة، ووجود تضارب او اتفاق حول الأُطر الاستراتيجية للمؤسسة.

ج. مقدار القوة في إتخاذ القرار وتحمل المسؤولية ازاء ادوار كل فرد في المؤسسة.

د. العمل على تعزيز البعد الثقافي للأفراد عبر تعزيز وعيهم في أليات التمكين وكذلك حرية التصرف.

3. **التمكين الاقتصادي والاجتماعي:**

يتمثل هذا النوع من التمكين بالممارسات التي تعزز قدرة الافراد المادية وغير المادية، وذلك من خلال خلق الظروف المناسبة التي تعظّم الدخل والثروة التي تنعكس ايجابياً على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بوصفهم شركاء مع الأخرين داخل المنظومة المجتمعية، ومن ثم منحهم فرص متكافئة داخل محاور العملية التنموية[3] .

كما يسعى التمكين الإقتصادي والإجتماعي الى انتشال أفراد المجتمع من العمل متدني الأجر الى مستوى افضل، في حين تسعى مسارات التمكين الإجتماعي الى تعزيز المشاركة الفاعلة للأفراد في صنع القرارات (السياسات العامة) من خلال اتساع نطاق الفرص لهم، وكذلك الخيارات والبدائل المتاحة لها، لأن المشاركة الفاعلة تستدعي العمل على تنمية افراد المجتمع وتطوير قدراتها، الأمر الذي يُمّكنهم من إحداث التغييرات التي يتطلبها مجتمعاتهم وذلك يستلزم إتخاذ وسائل عدة، أبرزها "المعرفة والثقة

---

[1] احمد يوسف عريقات، دور التمكين في ادارة الازمات في منظمات الأعمال (الأردن: كلية الاقتصاد، جامعة الزرقاء المؤتمر العلمي (7)، 2010)، ص12.

[2] رياض عبيد الزيدي، "استراتيجيات التمكين النفسي لتعزيز الامن الفكري للشباب"، مجلة العلوم النفسية (العراق: مركز البحوث النفسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد (28) ج 2، 2018)، ص1203.

[3] علي عبد محمد سعيد، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي(بغداد: قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، 2002)، ص 169-168.

بالنفس والقدرة على العمل"، وفي الواقع يتوقف نجاح مهمة التمكين الاقتصادي و الإجتماعي على عاملين رئيسين هما[1]:

أ.رفع قدرات الافراد الاقتصادية والاجتماعية بكافة الوسائل المتاحة.

ب. منح الفرص على قدر المساواة لأفراد المجتمع من المشاركة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

4. **التمكين السياسي:**

الذي يرتكز على تبنّي أليات وإجراءات ذات طابع قانوني تهدف الى تقليص أو الغاء أشكال عدم المساواة جميعها، فضلاً عن تفعيل المشاركة السياسية، وهذا يعني، ليس بالضرورة المشاركة في انظمة الحكم القائمة فحسب، بل السعي المستمر من أجل تحديث تلك الأنظمة السياسية، وقد يصل الأمر الى استبدال بعضها بنظم سياسية جديدة تعمل على فسح المجال لأفراد المجتمع كافة من المشاركة في إدارة شؤون البلاد، وهذا ما يستدعي العمل على مسارات متعددة أبرزها[2] :

أ.تبني مبدأ الديمقراطية التشاركية كآلية محورية لممارسة السلطة السياسية، وذلك المسار يسعى الى تمكين افراد المجتمع لاسيما الشباب منهم من التأثير في القرارات المتعلقة باحتياجاتهم.

ب. ضرورة توافر الحرية الاقتصادية، التي تستلزم تقليص القواعد والاجراءات ذات الطابع القانوني المبالغ فيها، والتي قد تعرقل النشاطات الاقتصادية للأفراد.

ج.سلطة لامركزية تُمكن افراد المجتمع من المشاركة في إدارة شؤونهم الوطنية والمحلية على حد سواء.

د. تعزيز المشاركة السياسية داخل الحياة السياسية للأفراد وكذلك المؤسسات غير الحكومية، لما تمتلكه الاخيرة من تأثيرات كبيرة على عملية رسم وصنع السياسات والقرارات، فضلاً عن تنفيذ ومتابعة الخطط التنموية في البلاد.

ثالثاً_ النزاع (أنواعه ، مراحله):

يشُتق مصطلح النزاع من الكلمة الإنكليزية (conflict) التي تأتي بمعنى (نزاعات مسلحة ، نزاعات حدودية)، إذ يعّرف النزاع بتفاعل قائم على اللا تعايش بين اكثر من فاعل، وفي الوقت ذاته حالة من

---

(1) وزارة التخطيط العراقية ، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2008 ، ص 52.

(2) مجلة الوسيط، التمكين والتمكين السياسي... المفاهيم ، العدد (2375) ، البحرين ، 2009، متاح على الرابط الأتي: http://www.alwasatnews.com/news/41048.html تاريخ المشاهدة 2023/1/12

عدم التطابق في المصالح، وفي الحقيقة، فإن مصادر النزاعات في الغالب تكون على هيئة نوعين [*]: الأولى مادية مثل (الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي)، والنوع الثاني هو المصادر غير المادية مثل (الإيديولوجية ، الهوية)، وفي الحالات كلها، تدخل (الأفراد والجماعات والدول) في حالات متعددة من النزاعات من أجل الحفاظ على إستقرارها من جهة، وللقضاء على المخاطر المحدقة بها من جهة أُخرى[1].

وعلى حد وصف أساتذة العلاقات الدولية وابرزهم هولستي (Holsti) هنالك نوعين من النزاعات وهي كما يأتي[2]:

1_ النزاعات الدولية: التي تشمل النزاعات حول الأرض، أو حالات النزاع من أجل تشكيل الدول الجديدة (الوحدة السياسية)، او حالات النزاعات ذات الطابع الإقتصادي الدولي، وكذلك النزاعات الأيدولوجية "نزاعات العرق والهوية".

2_النزاعات غير الدولية: التي تشمل النزاعات من أجل الاستقلال (انفصال وحدات سياسية داخل الدولة)، نزاعات حركات التحرير المسلحة، النزاعات الاهلية لأهداف أيديولوجية ومذهبية او قومية. وفي كل الاحول فان مراحل تطور النزاع تتمثل بالآتي[3]:

---

* تتعد وتتنوع اسباب ومنها يأتي:

1_ الاسباب السياسية: وهي النزاعات بين الجماعات المكونة للكيان السياسي الواحد من أجل بسط النفوذ الاجتماعي والسياسي والتحكم بالسلطة والثروة.

2_ الاسباب الاقتصادية: وهي تضارب المصالح الإقتصادية أو عدم المساواة في طريقة توزيع الموارد الإقتصادية.

3_الاسباب الاجتماعية والثقافية: وتتمثل غالباً في الاخفاق بإدارة التنوع الاجتماعي (الدين، اللغة، القيم) أو فرض الثقافة المهيمنة على الأخرى.

ينظر "غالينا لوبيموفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة "نزار عيون السود" (دمشق: اتحاد الكتاب العرب للنشر والتوزيع، 2007)، ص 15_25".

[1] غالينا لوبيموفا، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] Kalevi j Holsti, "the state, war, and the state of war (Cambridge: Cambridge university press, 1996), p.26.

[3] محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع " دراسة حالة العراق بعد عام 2014" ، ط1(عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2020)، ص 58_59.

1. مرحلة قُبيل النزاع: تتمثل هذه المرحلة بشعور اطراف النزاعات بنوع من الاختلافات من دون التحليل العميق للموقف لتبدأ بعد ذلك مرحلة سوء الفهم بين الأطراف.
2. مرحلة النزاع المكشوف: تتمثل بفقدان الاتصال بين الاطراف وتخليهم عن قواعد السلوك السليم، وغالباً ما يتبعه اللجوء للقوة وبدء النزاع وكذلك تصعيده.
3. مرحلة ختام النزاع المكشوف: تبدأ هذه المرحلة بذروة النزاع، اما نهاية النزاع المكشوف فتكون من خلال الانتصار الساحق لاحد الطرفين أو عقد اتفاقية او الوساطات الدبلوماسية وغيرها.
4. مرحلة ما بعد النزاع: هي المرحلة التي ترتكز على إنعاش المجتمعات المتأثرة بالنزاع وفقاً لمسارات وإجراءات تستلزم العمل على تحقيق مسارات العدالة الإنتقالية المتعددة، يرافقها مسارات للعمل من شأنها تحديث وتنمية القطاعات (المؤسسات) الرسمية، الذي يستلزم ممارسة السلطة ضمن مبادئ الحكم الرشيد، فضلاً عن تشجيع المبادرات الإنمائية المختلفة بُغية إزالة آثار النزاعات ومن ثم ديمومة الحياة في مناطق النزاع من جديد.

يمكننا الاستنتاج مما سبق، إن مرحلة ما بعد النزاع هي حالات متعددة منها قد تكون مرحلة ما بعد الحروب والنزاعات دولية كانت ام غير دولية، التي تنتهي من خلال "معاهدة سلام_ تحقيق النصر لأحد الأطراف، مفاوضات التسوية"، لكن في الحقيقة، يترتب على النزاع ومرحلة ما بعدها آثار سلبية متعددة منها ما يتعلق بزهق الأرواح التي تستنزف رأس المال الاجتماعي والمالي، الامر الذي ينعكس برمته على مؤشرات الإستقرار السياسي في الباد الخارجة من النزاع.

رابعاً_ الإستقرار السياسي:

تشُتق كلمة الإستقرار في اللغة العربية من (استقر، يستقر) وقد يأتي استقرار الرجل بالمكان أي ثبت فيه ، كما وقد ورد لفظ (الإستقرار) في القران الكريم بمعنى الثبات والسكون في اكثر من موضع كما في قوله تعالى { **وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ**} [1] أي بمعنى مسكن وقرار.

وفي الواقع، فإن مفهوم الإستقرار السياسي ذات طابع نسبي بسبب كثرة دلالاته، اذ يعرفه (صموئيل هنتنغتون) بدلالة عدم الإستقرار (يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات)، اي بمعنى، أن الإستقرار السياسي من عدمه يتمثل بالتغييرات الإجتماعية التي تحدث دون ان يرافقها تطور في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة ، في حين عرفه (محمد عبد الرحمن حسن)

[1] القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية الكريمة (35).

بدلالة قابلية النظام السياسي ونجاحه في التعامل مع الأزمات التي يواجها من عدمه، ويعرفه (جابر نعمة) بدلالة (المفهوم المعكوس لمفردة الإستقرار السياسي)، أما (نيفين مسعد عبد المنعم) فترى أن عدم الإستقرار السياسي بدلالة (زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وان اقترن بالعنف السياسي)[1].

وعليه، يرتكز الإستقرار السياسي على قدرة وفاعلية الانظمة السياسية من توظيف مؤسساتها الرسمية من جهة، وتنظيم غير الرسمية من جهة أُخرى، وذلك من أجل إحداث تغيرات لتعزيز شرعية الانجاز تجاه توقعات وتوجهات مواطنيها، وذلك من شأنه إحتواء أسباب النزاعات من دون استخدام وسائل العنف الشرعية الا في اضيق نطاق، ومن أجل دعم شرعيتها[2] .

ومن هنا، يستند الإستقرار أو عدم الإستقرار السياسي على ابعاد رئيسة، تتمثل بما يأتي[3]:

1. فاعلية المؤسسات الرسمية: يتعلق ذلك بقدرة الانظمة السياسية على تحقيق التوازن بين المطالب والتحديات من جهة، وما بين مخرجات العملية السياسية جميعها (قرارات _ ممارسات) من جهة أخرى.
2. شرعية النظام السياسي: إذ تستند شرعية النظام السياسي على قدرة تحقيق الرضا والقبول الشعبي من عدمه تجاه النظام السياسي الحاكم ومؤسساته المتعددة، التي قد تطورت الى ما يسمى بشرعية الإنجاز التي ترافق وجود الشرعية السياسية والحكم تحت ظل مبدأ حكم القانون
3. السلوك السياسي: الذي يرتبط بنسبة غياب مظاهر استخدام وسائل العنف الشرعية، ناهيك عن معايير تطبيق سيادة القانون دون تمييز بين افراد المجتمع.

---

(1) ينظر: احمد فاضل جاسم، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية،(كلية العلوم السياسية_ الجامعة المستنصرية: العدد (25)، 2014)، ص 192.

(2) شيماء محي الدين محمود وإبراهيم احمد نصر الدين، تداول السلطة والإستقرار السياسي في افريقيا، ط1(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015) ، ص 50.

(3) سليم كاطع علي، المتغيرات الاقليمية وأثرها على الإستقرار السياسي في العراق_ دراسة في الفاعلين الايراني ـ التركي، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (67)، 2016)، ص165.

المبحث الثاني: تحديات وآليات النهوض بواقع الشباب في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع ما بعد العام 2017

إنَّ السعي لإيجاد آليات تمكينية للشباب في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع يواجه تحديات عدة، منها ما يتعلق باستمرار حالات التشظي المجتمعي، وأُخرى تتعلق بهشاشة الإستقرار الامني وعوامل أُخرى تؤثر بمجملها على الإستقرار السياسي، لذلك سنتطرق لها وفق الفقرات الأتية:

أولاً_ تحديات النهوض بواقع الشباب العراقي في مناطق ما بعد النزاع:

تُعطل الانقسامات العميقة بعد موجة النزاعات العنيفة العديد من المساعي لتمكين الشباب في مراحل النزاع وما بعدها، التي تنعكس بمجملها على المجتمعات بصورة سلبية، لأنها تُجرد البلدان الخارجة من النزاع لخيارات عديدة، وابرزها هو التخطيط للمستقبل بشكل أفضل ضمن مسارات تحقيق الأمن والسلام المُستدام، الأمر الذي يجعل تحديات الإستقرار السياسي ذات مديات طويلة الامد، ناهيك عما تنتجه من صعوبات إقتصادية نتيجة لتدمير البنى التحتية للبلاد، التي ترافقها في الغالب اثاراً سلبية أخرى من جراء موجات النزوح الداخلي أو الهجرة الخارجية لفئة الشباب، وفي هذا الصدد، تشير العديد من الإحصائيات، إن نسبة 58% من ما يقدر من اللاجئين في دول العالم هم في الحقيقة من فئة الشباب، الذي يهاجرون اغلبهم من المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة ، ففي الحالة العراقية فقد تشرد في شهر حزيران من عام 2014 اكثر من (500 الف) شاب نزحوا من المدن والقرى التي شهدت احتلال التنظيمات الارهابية (داعش) لها، وفي الحقيقة، ان تلك الأرقام من النازحين قسراً هي فرصاً ضائعة في الإستثمار لأس المال البشري والاقتصادي الذي يتملكه العراق، ناهيك عما تمثله من ضياع الفرص المعرفية (في المجالات التربوية والتعليمية) لأغلب الشباب في مناطق النزاع[1].

وبناء على تلك النتائج والفرص الضائعة في أليات التمكين، قد تم استغلال الشباب كفئة مفاهيمية في خطاب النزاعات، إذ يُنظر في ذلك التخصص إليهم بأنهم "أشخاص" يحتمل أن يكونوا خطرين بحسب بوصفهم "مشكلة" عامة، وذلك من إحتمالية ممارسة أدوار معينة تؤدي الى إدامة زخم النزاعات نتيجة مشاعر السخط من تدهور اوضاعهم المعيشية، وهذا ما قد انتج بما يسمى (الشباب المعرض للخطر)، إذ بات الشباب في مناطق النزاع يتأرجحون ما بين طرفي "الطفولة" و "الشيطنة"، إذ

[1] ينظر: لهيب هيغل ، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، ط1(نيويورك: مركز حقوق المواطن ، 2017)، ص27.

ينظر لتلك الفئة "ضعفاء وعاجزون ويحتاجون إلى الحماية" من جهة، وخطرين وعنيفين وغير مبالين بواقعهم من جهة اخرى[1].

وهذا ما جعل العديد من المدارس فكرية تضع تفاسير متعددة للأسباب المحتملة التي من شأنها ان تعرقل مساعي ايجاد آليات تمكينية، وهي كما يأتي[2]:

1. المدرسة المثالية: ترى بأنّ تحديات التمكين ما هي إلا نتائج لمعرقلات أكبر في اطار المنظومة المجتمعيّة، لذلك ينبغي تطوير المؤسسات السياسيّة، وإصلاح البيئة المجتمعيّة المحيطة به.

2. المدرسة النفعية: التي ترى بأن تحديات التمكين المتعددة هي في الحقيقة غير مرتبطة بمشاكل المجتمع ككل، ومن هنا ينبغي العمل على توافر خدمات موجهة نحو الشباب تتصل بنشاطات ذات أبعاد اقتصادية ومعرفية.

3. المدرسة النخبوية: تتبنّى هذه المدرسة نهج التغيير الثقافي قبل التمكين، لذلك يرى مؤيدوها أنّ الشعوب تحتاج الى ان تنفض غبار الجهل والتخلّف عنها، لان التغيير الثقافي يؤدي الى تحسين استخدام الحريات العامة، ومن ثم تحسين استخدام الديمقراطية عبر وسائل سياسية ومعرفية.

وإتساقاً مع ما سبق، وأمام هذا الواقع المتأزم للشباب في مناطق النزاع لا سيما بعد ما شهده العراق في عام 2014 واحتلال التنظيمات الإرهابية لمناطق واسعة من البلاد، برزت تحديات عديدة قلصت من فرص النهوض بواقع الشباب والسعي الى إعادة تلك الفئة بالمنظومة المجتمعية، بوصفهم أحد أهم محاور ديمومة السلم والإستقرار في العراق، ولعل ابرز تلك التحديات هي ما يأتي[3]:

1. استمرار تردي مناخ الإستقرار الامني، الذي ترافق مع المخاوف من المستقبل المجهول في ظل استمرار إختلال سلطة القانون بسبب حرب العصابات الذي تشنه التنظيمات الإرهابية بعد خسارتها للأرض، ناهيك عن استمرار حالات بروز السلاح خارج المؤسسات الأمنية[4].

---

[1] Alpaslan Ozerdem, The Role of Youth in Peace building: Challenges and Opportunities, on this site : 2023/1/18 تاريخ المشاهدة
https://www.oxfordresearchgroup.org.uk/

[2] محمد كامل بطريق، منهاج خدمة المجتمع "نشأته، تطوره، أساليبه"(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1986)، ص58.

[3] وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018 _2022، ص 217.

[4] تجدر الإشارة هنا، قد برزت مجموعات مسلحة متعددة لمحاربة قوات الإحتلال الأمريكي، ثم برزت العديد من الجماعات بعد إنتكاسة عام 2014 أثر احتلال التنظيمات الارهابية (داعش) على أراضي واسعة من البلاد، وبعد التحرير

2. استمرار حالات التشظي الاجتماعي الناتج عن ضعف التماسك المجتمعي وبزور التمايزات التي جعلت من القوانين الموازية (اعراف اجتماعية _ اعراف عشائرية) تهمين على المشهد الاجتماعي.

3. استمرار ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات الفقر لاسيما في صفوف الشباب العائدين من مخيمات النزوح، والتي ترافق مع التلكؤ بتنفيذ العديد من السياسات والخطط التنموية الرامية الى إعادة اعمار المناطق المحررة بسبب افتقارها البيئة المناسبة للعمل.

4. لا تزال معدلات الرغبة لفئة الشباب العراقي مرتفعة للسعي نحو الهجرة الى خارج البلاد، وذلك نتيجة لانسداد أفاق الحلول المستقبلية أمامهم، التي ترافقها لا ادى شك ضعف الشعور بالمسؤولية والهوية الوطنية تجاه المجتمع، بسبب اتساع الفجوة بين المجتمع والسياسات الرسمية التي تخص نسب الانجاز (شرعية الانجاز).

5. اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم في البلاد وما بين متطلبات سوق العمل مما جعل سوق العمل غير متجانس في ظل عدم الاهتمام بنوعية التعليم مع استمرار تلكؤ اعمار المؤسسات التربوية والتعليمية في مناطق ما بعد النزاع، وارتفاع حالات التسرب للطلبة من المدراس لاسيما في المراحل المتوسطة والاعدادية.

6. شهد المجتمع العراقي مخاطر جديدة تتمثل بارتفاع مخاطر الأمن غير التقليدي التي تتمثل بازدياد تعاطي والإتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والشبهات الكبيرة في غسيل أموال ترافق مع ضعف الإجراءات فيما يخص التصدي للفساد، ناهيك عن البيروقراطية المعقدة في استكمال المعاملات.

7. ضعف المشاركة الشعبية في المشاركة برسم القرارات او في التمثيل النيابي في ظل عدم اجراء انتخابات مجالس المحافظات أو الاقضية، الامر الذي ادى الى افتقار تلك المناطق لممثليهم الحقيقين في الهيئات التشريعية.

ثانياً_ أليات تمكين الشباب في المناطق العراقية لمرحلة ما بعد النزاع:

عام 2017، بات العراق يمر بأزمة حقيقية بعد أن وصل الانتشار غير المسبوق للأسلحة الخارجة عن السيطرة، إلى مستويات عالية، التي تعرقل متطلبات تمكين الشباب وتهدد الأمن والإستقرار في المديات المستقبلية..

ينظر سعيد ياسين موسى، ورقة عمل حول نزع السلاح و حصره بيد الدولة، مركز حوكمة للسياسات العامة، 2020، بغداد، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2023/4/3

https://www.iqgcpp.org

ترتكز آليات تمكين الشباب في مرحلة ما بعد النزاع على الإجراءات الرامية لرفع قدراتهم وإتاحة الفرصة لهم بأن يُوظفوا تلك القدرات للارتقاء بواقعهم في مجالات الحياة المتعددة، فضلاً الى تفعيل مشاركتهم في صنع القرارات التنمويّة المُحسّنة لجودة مساهمتهم في الحياة العامة عبر أليات أبرزها:

1. **أليات التمكين العلمية والمعرفية،** وأبرزها[1]:

أ.اعادة اعمار المؤسسات التربوية والتعليمية التي تعرضت للدمار من جراء العمليات الإرهابية او عمليات التحرير، فضلاً عن تأهيل المؤسسات التربوية الأُخرى التي طالها الإهمال الحكومي من أجل رفع معدلات الالتحاق للطلبة بتلك المؤسسات.

ب. تعميق الدراسات والبحوث المتعلقة بإعادة تأهيل المجتمع وبناء السلام ودعم الإستقرار عبر دعم المراكز التخصيصية، وكذلك ضرورة تغيير بعض المناهج التي لا تتلائم مع متطلبات المرحلة الراهنة من جانب، وادخال مناهج جديدة تكرس قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار للطلبة من الجانب الاخر، وتلك من شأنها تعزيز مشاعر المسؤولية إزاء الاخرين.

ج. ضرورة ردم الفجوة المعرفية الناجمة عن فترة النزوح للطلاب عبر تكثيف البرامج التعليمية للطلبة والاستاذة لتعزيز مستوى الانجاز وإعادة تأهيل الطلبة نفسياً لاسيما الذين تم استغلالهم من قبل التنظيمات الارهابية.

د. إلزام ادارة المحافظات المحررة بزيادة نسب التخصيصات للمشاريع التربوية والتعليمية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق الشروط القانونية والعلمية، وهنا بالإمكان تشجيع دواوين الاوقاف (السني الشيعي) لإيجاد التمويلات اللازمة لتنفيذ مشاريع الابنية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية.

2. **آليات تمكين الشباب الاقتصادية،** وأبرزها[2] :

أ. إلزام الجهات الرسمية ذات الصلة بالعوامل الإقتصادية على رسم الخطط وتنفيذ السياسات الحكومية لتمكين فئة الشباب على المستوى الاقتصادي، التي تستلزم دعم برامج الشباب في المديات المستقبلية بما يضمن ادوارهم الايجابية في التنمية البشرية المستدامة.

---

[1] ينظر بتصرف، الإعلان العربي لتمكين الشباب، جامعة الدول العربية، 2016، ص5_7.

[2] أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف للألفية الثالثة (الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية)، مجلة بحوث إقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (71) ، 2015) ، ص 13–14.

ب. ضرورة توافر بيئة مستجيبة للتحديات بعد النزاعات على مستوى السكن، وذلك من خلال بناء مشاريع لبناء المجمعات السكنية ذات كلف واطئة، يرافقها أليات تسديد وفق أقساط ميسرة مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين الى مناطقهم.

ج. زيادة القروض المالية الممنوحة لفئة الشباب بفوائد ميسرة او حتى بالإمكان دعمها وجعلها بدون فوائد، بُغية إقامة مشاريع متوسطة أو صغيرة.

د. تعزيز الحماية الإجتماعية للفقراء والسعي الى توافر رواتب مجزيه توافر الحياة الكريمة لهم، فضلاً عن إصلاح نظام البطاقة التموينية وتحسين مفرداتها.

هـ.تفعيل دور القطاع الخاص في تعزيز وسائل التمكين الاقتصادية للشباب عبر انشاء حاضنات أعمال ومستلزمات بنائها للتخفيف من معدلات بطالة الشباب وفقره.

3. **آليات تمكين الشباب الثقافية والإجتماعية،** وأبرزها ما يأتي[1]:

أ. تحديد ضوابط إعلامية لتوظيف الاعلام لاسيما وسائل الإعلام شبه الحكومية من أجل تقليص الإختلافات من جهة، ونشر ثقافة التسامح والتعايش المجتمعي من جهة أخرى، مما يعزز ثقافة التسامح والقبول بالآخر.

ب. التوسع في بناء النوادي الفكرية والرياضية نوعياً وكمياً، إذ تعمل تلك النوادي على ايجاد قيادات شبابية منتجة ومبادرة، التي تؤدي بدورها أداوراً محورية تعزيز مشاركة الشباب الفاعل داخل الحياة العامة.

ج. يقع على عاتق المؤسسة الدينية في العراق ان تعمل على ترسيخ ثقافة السلام والتسامح وذلك عبر الفعاليات المختلفة مثل "الخطب الدينية والمحاضرات"، ولابد لهم ان يوضحوا للجمهور العراقي جوهر الدين الاسلامي الذي يعتمد على اللاعنف في أداء رسالته العالمية، وفي الحقيقة، ان تلك الأليات من شأنها اسقاط ادعاءات الذين وظفوا العامل الديني من اجل تحقيق أهدافهم في تدمير النسيج الإجتماعي.

د. إتخاذ أليات من شأنها تحصين الشباب العراقي من الأيديولوجيات الغريبة التي تسعى الى عملية الاختراق الفكري الذي يؤدي بدوره الى انتاج العديد من الانحرافات الفكرية، وذلك يتطلب السعي الى الحفاظ على أصالة الموروث الفكري للمجتمع لخلق منظومة ثقافية حوارية ضمن الثقافة العالمية المتنوعة.

هـ. تطبيق قواعد العدالة الإجتماعية من أجل ترسيخ مبدأ حقوق الانسان، وذلك يتطلب ايجاد العدالة بين شرائح المجتمع من دون التمييز على أساس "الطائفة والمذهب والقومية".

و. الإهتمام بعملية التنشئة الإجتماعية_ السياسية، التي تبدأ بالأسرة مروراً بالمدرسة ووصولاً للجامعة، التي ينبغي ان تحقق اهدافاً عامة من شأنه تثقيف الشباب العراقي على قيم إجتماعية ثقافية ذات دلالات سياسية، تُفضي بتلك الفئة الى الالتزام بقيم أبرزها "الوطن والمواطن والوطنية"، وصولاً الى الدفاع عنها ضد المحاولات الرامية الى تفتيتها.

الخاتمة والاستنتاجات:

إنّ رسم وتنفيذ آليات تمكينية للشباب في المناطق العراقية التي تأثرت بالنزاع هو أحد عوامل تعزيز السلم والتعايش الأهلي بين مكونات المجتمع ، لدور تلك الآليات من انتشال الشباب من واقعهم المرير وتخليصهم من ترسبات النزاعات، فضلاً عما لتلك العوامل من دوراً ايجابياً على التمكين السياسي لأنها تسهم في إيجاد شباب واعي من الناحية الثقافية والاجتماعية تؤدي الى ايجاد قيادات شبابية بمقدورهم التأثير الايجابي على أفراد المجتمعات المأزومة، ومن ثم الى هدم الفجوة بين المجتمع والدولة، لذلك فإن ان آليات تمكين الشباب من الممكن ان تؤدي ادواراً ايجابية في تحقيق الإستقرار السياسي العراقي عبر ما يأتي:

1.منع النزاعات والإستقرار السياسي: لأنها تضع الشباب في حالة ادراك لأسباب النزاعات الداخلية وظروف وديناميات الصراع عبر وسائل معرفية وثقافية، فضلاً عما تسببه تلك النزاعات من مخاطر على حياتهم في المستقبل.

2. انتهاء النزاع مباشرة والإستقرار السياسي: بوصف الشباب جزء من النهوض بواقعهم عبر مرحلة انتقالية توفر لهم مستلزمات اولوية عبر وسائل سياسية واقتصادية ثقافية اجتماعية.

3.التنمية المستدامة بعد مرحلة النزاع والإستقرار السياسي: إذ يتصل هذا الهدف بتحقيق أهداف التنمية الْمستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن تحقيق الامن المستدام لمنع أسباب النزاع من العودة مستقبلاً.

التوصيات:

1. اعادة اعمار المؤسسات التربوية والتعليمية التي تعرضت للدمار من جراء العمليات الإرهابية او عمليات التحرير، وكذلك ضرورة تغيير بعض المناهج التي لا تتلائم مع متطلبات المرحلة الراهنة من جانب، وادخال مناهج جديدة تكرس قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار للطلبة من الجانب الاخر، وتلك من شأنها تعزيز مشاعر المسؤولية إزاء الاخرين، وتعزز مشاعر المسؤولية إزاء الاخرين، وإعادة تأهيل الطلبة نفسياً لاسيما الذين تم استغلالهم من قبل الجماعات الارهابية.

2. ضرورة توافر بيئة مستجيبة للتحديات بعد النزاعات على مستوى السكن ، وذلك من خلال بناء مشاريع لبناء المجمعات السكنية ذات كلف واطئة، يرافقها أليات تسديد وفق أقساط ميسرة مع إعطاء أولوية للنازحين العائدين الى مناطقهم.

3. تحديد ضوابط إعلامية من أجل تقليص الإختلافات من جهة، ونشر ثقافة التسامح والتعايش المجتمعي من جهة أُخرى،

4. التوسع في بناء النوادي الفكرية والرياضية نوعياً وكمياً، إذ تعمل تلك النوادي على ايجاد قيادات شبابية منتجة ومبادرة، التي تؤدي بدورها أداوراً محورية تعزيز مشاركة الشباب الفاعل داخل الحياة العامة.

5. إتخاذ أليات من شأنها تحصين الشباب العراقي من الأيديولوجيات الغريبة التي تسعى الى عملية الاختراق الفكري الذي يؤدي بدوره الى انتاج العديد من الانحرافات الفكرية، وذلك يتطلب السعي الى الحفاظ على أصالة الموروث الفكري للمجتمع لخلق منظومة ثقافية حوارية ضمن الثقافة العالمية المتنوعة.

Conclusion:

Drawing and implementing empowering mechanisms for youth in the Iraqi regions affected by the conflict is one of the factors in promoting peace and civil coexistence among the components of society, due to the role of these mechanisms in lifting young people from their bitter reality and ridding them of the sediments of conflict, in addition to the positive role that these factors have on political empowerment because they contribute to Creating culturally and socially aware youth leads to creating youth leaders who can positively influence members of communities in crisis, and thus bridge the gap between society and the state. Therefore, youth empowerment mechanisms can play positive roles in achieving Iraqi political stability through the following:

1. Conflict prevention and political stability: Because it puts young people in a state of awareness of the causes of internal conflicts and the conditions and dynamics of conflict through cognitive and cultural means, as well as the risks that these conflicts cause to their lives in the future.

2. The immediate end of the conflict and political stability: by describing young people as part of improving their reality through a transitional phase that provides them with priority requirements through political, economic, cultural, and social means.

3. Sustainable development after the stage of conflict and political stability: This goal is related to achieving the sustainable development goals at the economic and social levels, as well as achieving sustainable security to prevent the causes of conflict from returning in the future.

المصادر العربية

أولاً_ الدساتير والقوانين والتقارير:

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2. الاعلان العربي لتمكين الشباب، جامعة الدول العربية، 2016.
3. وزارة التخطيط العراقية، التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2008.
4. وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2018 _2022.

ثانياً_ الكتب العربية والمترجمة

1. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، 2008).
2. شيماء محي الدين محمود وإبراهيم احمد نصر الدين، تداول السلطة والإستقرار السياسي في افريقيا، ط1(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015).
3. عادل محمد عبدالله، استراتيجية التمكين المتسلسل – مدخل البناء المتسلسل لقدرات المورد البشري المشارك في صناعة القرارات، ط1(عمان_ الاردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2018).
4. عطية افندي، تمكين العاملين مدخل لتحسين والتطوير المستمر، ط1(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2003).
5. علي عبد محمد سعيد، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي(بغداد: قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، 2002).
6. غالينا لوبيموفا، سيكولوجية النزاع، ترجمة "نزار عيون السود" (دمشق: اتحاد الكتاب العرب للنشر والتوزيع، 2007).
7. لهيب هيغل ، أزمة النزوح في العراق الأمن والحماية ، ط1(نيويورك: مركز حقوق المواطن ، 2017).
8. محمد كامل بطريق، منهاج خدمة المجتمع " نشأته ، تطوره، اساليبه"(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1986).
9. محمد محي محمد، سياسات إعادة تأهيل مجتمعات ما بعد النزاع " دراسة حالة العراق بعد عام 2014" ، ط1(عمان _ الاردن: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2020).

ثالثاً_ الدوريات (البحوث المحكمة والمؤتمرات)

1. احمد فاضل جاسم، عدم الإستقرار المجتمعي في العراق دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسية والدولية،(كلية العلوم السياسية_ الجامعة المستنصرية: العدد (25)، 2014).
2. احمد يوسف عريقات، دور التمكين في ادارة الازمات في منظمات الاعمال (الاردن: كلية الاقتصاد، جامعة الزرقاء المؤتمر العلمي (7)، 2010).
3. إقبال هاشم مطشر، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية (كلية الادارة والاقتصاد _جامعة تكريت: المجلد (15)، العدد (46) ج2، 2019).
4. أمين قسول، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف للألفية الثالثة (الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية)، مجلة بحوث إقتصادية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (71) ، 2015).
5. رياض عبيد الزيدي، "استراتيجيات التمكين النفسي لتعزيز الامن الفكري للشباب" ، مجلة العلوم النفسية (العراق: مركز البحوث النفسية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد (28) ج 2، 2018).
6. سليم كاطع علي، المتغيرات الاقليمية وأثرها على الإستقرار السياسي في العراق_ دراسة في الفاعلين الايراني ـ التركي، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد (67)، 2016).
7. علي سكر عبود و زكي محمد عباس، أثر التمكين التنظيمي في إدارة الأزمة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (جامعة القادسية: المجلد (9)، الاصدار (2)، 2007).

References:

First: Constitutions, laws and reports:
1. The Constitution of the Republic of Iraq of 2005.
2. The Arab Declaration for Youth Empowerment, League of Arab States, 2016.
3. Iraqi Ministry of Planning, National Human Development Report, 2008.
4. Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan for the years 2018-2022.

Second: Arabic and translated books
1. Ahmed Mukhtar Omar, A Dictionary of Contemporary Arabic (Cairo: World of Books, 2008).
2. Shaima Mohieddin Mahmoud and Ibrahim Ahmed Nasreddin, Alternation of Power and Political Stability in Africa, 1st edition (Cairo: The Arab Bureau of Knowledge, 2015).
3. Adel Muhammad Abdullah, Sequential Empowerment Strategy - Introduction to the sequential construction of the capabilities of the human resource involved in decision-making, 1st edition (Amman_ Jordan: Dar Al-Yazuri for Publishing and Distribution, 2018).
4. Attia Effendi, Empowering Workers, An Introduction to Continuous Improvement and Development, 1st Edition (Egypt_Cairo: Arab Organization for Administrative Development, 2003).
5. Ali Abd Muhammad Saeed, Studies in Sustainable Human Development in the Arab World (Baghdad: Department of Economic Studies, House of Wisdom, 2002).
6. Galina Lubimova, The Psychology of Conflict, translated by "Nizar Eyes of Blacks" (Damascus: Arab Writers Union for Publishing and Distribution, 2007).
7. Laheeb Hegel, The Displacement Crisis in Iraq, Security and Protection, 1st edition (New York: Center for Citizen Rights, 2017).
8. Muhammad Kamel Batriq, Community Service Curriculum, “Its Origin, Development, and Methods” (Cairo: Cairo Modern Library, 1986).
9. Muhammad Mohi Muhammad, Policies for the Rehabilitation of Post-Conflict Societies, “A Case Study of Iraq after 2014”, 1st edition (Amman _ Jordan: Dar Dijla Publishers and Distributors, 2020).

Third - periodicals (referred research and conferences)
1. Ahmed Fadel Jassim, Societal Instability in Iraq: An Analytical Study of Societal Challenges and Future Prospects, Political and International Journal, (Faculty of Political Sciences - Al-Mustansiriya University: Issue (25), 2014).
2. Ahmed Yousef Erekat, The Role of Empowerment in Crisis Management in Business Organizations (Jordan: Faculty of Economics, Zarqa University, Scientific Conference (7), 2010).
3. Iqbal Hashim Mutashar, The Economic Empowerment of Iraqi Women and its Role in Achieving the Goals of Sustainable Development, Tikrit Journal of Economic Sciences (College of Administration and Economics - University of Tikrit: Volume (15), Issue (46) Part 2, 2019).
4. Amin Qassoul, Microinsurance as a Mechanism for Achieving the First Goals of the Third Millennium (Reducing Extreme Poverty and Hunger in Developing Countries), Economic Research Journal (Beirut: Center for Arab Unity Studies, Issue (71), 2015).

5. Riyad Obaid Al-Zaidi, “Psychological Empowerment Strategies to Enhance Intellectual Security for Youth,” Journal of Psychological Sciences (Iraq: Psychological Research Center, Ministry of Higher Education and Scientific Research, Issue (28) Part 2, 2018).
6. Salim Katea Ali, Regional Variables and Their Impact on Political Stability in Iraq_ A Study of Iranian-Turkish Actors, Journal of International Studies (University of Baghdad: Center for Strategic and International Studies, Issue (67), 2016).
7Ali Sukkar Abboud and Zaki Muhammad Abbas, The Impact of Organizational Empowerment in Crisis Management, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences (University of Al-Qadisiyah: Volume (9), Issue (2), 2007.